نعيم إبراهيم

إعدام الفلسطينيين.. برسم من؟

عبر مبعوث الأمم المتحدة للسلام في الشرق الأوسط تور ويسلاند عن ذعره إزاء عملية إعدام شاب فلسطيني يوم الجمعة الماضي، وكتب على تويتر: «مذعور من مقتل الفلسطيني عمار مفلح خلال مشاجرة مع جندي إسرائيلي بالقرب من حوارة وسط الضفة الغربية. تعازي القلبية لعائلته المكلومة»، وطالب المبعوث الأممي «بالتحقيق بشكل كامل وسريع، ومحاسبة المسؤولين».

ورد ناطق باسم وزارة خارجية العدو الصهيوني، على تويتر أيضاً، واصفاً رد فعل ويسلاند بأنه «تشويه كامل للحقيقة»، وقال: «هذا الحادث هو هجوم إرهابي، طعن خلاله شرطي إسرائيلي في وجهه وتم تهديد حياة شرطي آخر، لذلك أطلقت النار على المهاجم، إنه ليس شجاراً بل هو هجوم إرهابي!».

بدوره، أكد رئيس الوزراء الصهيوني يائير لبيد أنه يدعم «بالكامل» الجندي الذي قتل الفلسطيني، الأمر الذي أتاح في رأيه «إنقاذ أرواح»، وقال لبيد عبر تويتر: «أي محاولة لتشويه الحقيقة وسرد رواية خاطئة في العالم هي عار بكل بساطة (...) ستواصل قواتنا الأمنية التحرك بشدة ضد الإرهاب».

من جانبه شن النائب المتطرف الصهيوني إيتمار بن غفير ما قام به الجندي الصهيوني، قائلاً: «أحسنت.. عمل دقيق، لقد شرفتنا جميعاً وفعلت ما تم تكليفك به».

أثارت سرد ما ورد على لسان ويسلاند وردود بعض المسؤولين الصهاينة عليه بمواقف عنصرية وأكاذيب تؤكد مرة جديدة حقيقة المزاعم الصهيونية ومحاولات إقناع الرأي العام العالمي والمنظمات الدولية بعكس ما جرى ويجري ضد الأرض والإنسان الفلسطينيين منذ نكبة فلسطين حتى الآن.

لقد دأب الصهاينة على قتل الفلسطينيين سواء بدم بارد أو آخر حار، ومهما كانت المسافة التي تطلق منها نارهم، صغرا أو مترا أو عشرات الأمتار أو أبعد من ذلك، فإن المهم بالنسبة لهم هو سرقة الحقوق الفلسطينية تحت تسميات وذرائع مختلفة، ومنذ العام ١٩٤٨ قتلوا عشرات الآلاف من الفلسطينيين خلال المعارك والاقتحامات وداخل المعتقلات والزنازين.

إن عقوبة الإعدام تعني قتل شخص نتيجة ارتكابه جريمة عظمى كما يحددها قانون البلد الذي يحاكم فيه، ويشترط أن تكون العقوبة واردة في منطوق حكم قضائي يتوج محاكمة عادلة جرت أمام محكمة معترف بها ومشكلة وفق القانون، وإذا اختل أحد الشروط السابقة فإن عملية الإعدام تدخل في نطاق التصفية الجسدية أو الإعدام خارج القانون، هذا في بلد طبيعي تماماً.

أما في الكيان الصهيوني فإن الأمر مختلف في حقيقته، شذاذ آفاق جاءوا من دول عديدة واحتلوا فلسطين وأراضي عربية أخرى عبر مؤامرة دولية كبرى تنفيذاً لأهداف المشروع الصهيوني «بروتوكولات حكماء صهيون» لإقامة ما سموه وطناً قومياً لليهود بذريعة أن فلسطين أرض بلا شعب يجب أن تعطى لشعب بلا أرض، فأي قانون يمكن أن يسود في هذا الكيان الغاصب الذي ينفذ جنوده ومستوطنوه عقوبة الإعدام بحق الفلسطينيين كملاذ أخير بعد ثبوت إخفاق الإجراءات العقابية كافة التي تتخذها سلطات الاحتلال بحق منفذي العمليات الفدائية البطولية ضد أهداف صهيونية، مثل هدم منازلهم وترحيل عائلاتهم واعتقال أفراد أسرهم وفرض الإقامات الجبرية عليهم.

ارتكبت قوات الاحتلال الصهيوني جرائم الاغتيال بحق الفلسطينيين الكوادر من مختلف فصائل المقاومة الفلسطينية وآخرين من الناس العاديين مستخدمة الأساليب المعادة في تنفيذها لهذه الجرائم، مضيفة لها أسلوباً جديداً وهو قصف أماكن «الطلوبين» بطائرات حربية من نوع أف ١٦ ومن هذه الأساليب:

١ / إطلاق النار على الضحية من الوحدات الخاصة التابعة لقوات الاحتلال، أو من داخل المواقع العسكرية، أو على الحواجز العسكرية من مسافات قريبة وأخرى مسافات صفر.

٢ / إطلاق القذائف على الضحية من دبابة.

٣ / إطلاق القذائف الصاروخية على المنزل أو السيارة التي فيها الضحية من طائرات مروحية.

٤ / إطلاق القذائف الصاروخية على المنزل الذي فيه الضحية من خلال طائرات حربية من نوع أف ١٦.

٥ / وضع العبوات الناسفة في سيارة المستهدف وتفجيرها بتحكم عن بعد.

٦ / هدم المنزل الذي يوجد بداخله المستهدف.

نصت المادة ٣ من اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية السكان المدنيين وقت الحرب على أنه «تحظر الأفعال التالية فيما يتعلق بالأشخاص «المحميين» وتبقى محظورة في جميع الأوقات والأماكن:

١ (أ) الاعتداء على الحياة والسلامة البدنية، وخاصة القتل بجميع أشكاله، والتشويه، والمعاملة القاسية والتعذيب».

كما تؤكد المادة ٢٧ من الاتفاقية أن «للأشخاص المحميين في جميع الأحوال الحق الاحترام لأشخاصهم وشرفهم وحقوقهم العائلية وعقائدهم الدينية وعاداتهم وتقاليدهم، ويجب معاملتهم في جميع الأوقات معاملة إنسانية، وحمايتهم بشكل خاص من جميع أعمال العنف أو التهديد، وضد السباب وفضول الجماهير».

وتحظر المادة ٣٢ من الاتفاقية ذاتها «صراحة جميع التدابير التي من شأنها أن تسبب معاناة بدنية أو إبادة للأشخاص المحميين الموجودين تحت سلطتها، ولا يقتصر هذا الحظر على القتل والتعذيب والعقوبات البدنية والتشويه والتجارب الطبية والعلمية التي لا تقتضيها المعالجة الطبية للشخص المحمي وحسب، ولكنه يشمل أيضاً أي أعمال وحشية أخرى، سواء قام بها وكلاء مدنيون أو وكلاء عسكريون».

وتؤكد المادة ١٤٦ من الاتفاقية على أنه «لكل طرف متعاقد ملاحقة المتهمين باقتراف مثل هذه المخالفات الجسيمة أو الأمر باقترافها، ويتقديمهم إلى محاكمة، أياً كانت جنسيتهم، وله أيضا، إذا فضل ذلك، وطبقاً لأحكام تشريعه، أن يسلمهم إلى طرف متعاقد معني آخر لمحاكمتهم ما دامت تتوفر لدى الطرف المذكور أدلة اتهام كافية ضد هؤلاء الأشخاص».

وتوضح المادة ١٤٧ من الاتفاقية ماهية المخالفات الجسيمة التي أشارت إليها المادة السابقة، بأنها تتضمن «أحد الأفعال التالية، إذا اقترفت ضد أشخاص محميين أو بممتلكات محمية بالاتفاقية: القتل العمد، والتعذيب أو المعاملة اللا إنسانية».

وتنص المادة ٣ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن «لكل فرد الحق في الحياة والحرية وفي الأمان على شخصه».

وتؤكد المادة ٧ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية أن «الحق في الحياة حق ملازم لكل إنسان. وعلى القانون أن يحمي هذا الحق. ولا يجوز حرمان أحد من حياته تعسفاً». وتنص المادة الرابعة من العهد ذاته على أنه «لا يجوز الانتقاص من حق الحياة حتى «في أوقات الطوارئ العامة التي تهدد حياة الأمة».

إن جريمة إعدام الفلسطيني عمار مفلح لن تكون الأخيرة ما دام الاحتلال الصهيوني لبيت المقدس وأكنافه مستمراً، وهي أصبحت سياسة رسمية للحكومات الصهيونية المتعاقبة، وهي بالغة الخطورة وتعني أن هذا الاحتلال ينتهك بشكل مباشر وصارخ القانون الدولي، ويرتكب جرائم ضد الإنسانية تجعل كل فلسطيني في الأرض المحتلة برسم الموت في أي لحظة.

وبعد، هل تجد مطالبة مبعوث الأمم المتحدة للسلام في الشرق الأوسط تور ويسلاند بالتحقيق بشكل كامل وسريع، ومحاسبة المسؤولين عن إعدام مفلح آذاناً مصغية في الهيئات الدولية المعنية بالدفاع عن حقوق الإنسان ومحاسبة مجرمي الحرب الصهاينة؟

أستبعد ذلك، وأما الأسباب فهي جلية للجميع إلا من أصابه العمى التاريخي وارتضى التصهين لنفسه ولآخرين وما أكثرهم اليوم.

هروب عدد من قاطني «مخيم الهول» و«قسد» تستنفر

شهد «مخيم الهول» بريف الحسكة الجنوبي الشرقي أمس استنفاراً لميليشيات «قوات سورية الديمقراطية –قسد» بعد هروب عدد من الأسر القاطنة فيه مستغلة الظروف الجوية وتشكل الضباب، إضافة إلى الظروف الأمنية نتيجة الاعتداءات التركية المتواصلة.

ونقلت وكالة «نورث برس» التابعة لـ«قسد» أمس عن مصدر وصفته بـ«العسكري» قوله: «ليلة أمس (الأحد) وفي الصباح الباكر استقل عدد من العوائل العراقية تشكل الضباب الكثيف وهرب أعداد من الأشخاص من المخيم»، مشيراً إلى أن ما تسمى قوات «الأسايش» التابعة لـ«قسد» وجدت عدداً من الخيام فارغة صباح اليوم (الإثنين)»، دون تحديد عدد الهاربين.

وأضاف المصدر: إن «الهاربين استغلوا الظروف الجوية للهروب من المخيم إضافة إلى الظروف الأمنية بسبب الهجمات التركية التي تشهدها المنطقة»، في حين قال مصدر آخر: إن «المخيم يشهد استنفاراً أمنياً بعد هروب عدد من العوائل العراقية إلى خارج المخيم».

وفي السادس والعشرين من الشهر الماضي، تحدثت مصادر من «مخيم الهول» عن تزايد نشاط تنظيم داعش الإرهابي داخله، وحصول محاولات فرار مجموعات من الأشخاص من المخيم مع مواصلة الاحتلال التركي عدوانه على الأراضي السورية، وقصفه محيط المخيم الذي تديره ميليشيات «قسد».

وأوضحت المصادر، حينها، أن المخيم شهد نشاطاً لخلايا داعش بعد الضربات الجوية التركية التي استهدفت مواقع للسلحين المسؤولين عن «أمن المخيم»، مشيرة إلى إحباط محاولة فرار عدد من عائلات التنظيم.

وحسب المصادر، أحبطت «قسد» في الخامس والعشرين من تشرين الثاني الماضي محاولة فرار مجموعة من النساء والقاصرين من القسم الخاص بالأجانب «قطاع المهاجرات» بعد أن تمكنوا من اجتياز السور المحيط بالمخيم. كذلك إلى أن مسلحي المحارس الخارجية تمكنوا من اعتقال بعضهم، بينما عاد آخرون باتجاه المخيم واختبؤوا داخله، من دون حدوث أي اشتباكات خلال محاولة الفرار.

وفي الثالث والعشرين من الشهر ذاته، قصفت طائرة حربية تابعة للاحتلال التركي، ثلاثة مواقع في محيط «مخيم الهول»، ما أسفر عن مقتل ثمانية من مسلحي «قسد»، كما أدى القصف التركي إلى حدوث فوضى في المخيم، وتمكن ستة أشخاص من الفرار، ليتم اعتقالهم من جديد.

وكالات

إيطاليا دعمت الأطفال ذوي «الاحتياجات الخاصة» في سورية بمبلغ «مليون يورو»

محافظ دمشق: الإجراءات القسرية تعرقل أعمال تأهيل البنى التحتية في مخيم اليرموك

محافظ دمشق محمد طارق كريشاتي يستقبل مدير شؤون وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا» في سورية أمانيا مايكل إيبي (عن الانترنت)

أكد محافظ دمشق محمد طارق كريشاتي، أن الإجراءات القسرية الأحادية الجانب المفروضة على الشعب السوري، تسهم بشكل كبير في عرقلة أعمال تأهيل البنى التحتية في مخيم اليرموك جنوب دمشق، مؤكداً أن المحافظة ورغم ذلك، مستمرة بتقديم الدعم المطلوب لتأهيل تلك البنى بالتعاون مع جميع المنظمات الدولية.

وبوم أمس بحث كريشاتي مع مدير شؤون وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا» في سورية أمانيا مايكل إيبي، تعزيز التعاون والجهود المبذولة لتأمين عودة المهجرين إلى منازلهم في مخيم اليرموك ومشاريع تأهيل البنى التحتية التي يمكن تنفيذها في المرحلة القادمة والتوسع بالخدمات المقدمة، وذلك حسب ما ذكرت وكالة «سانا».

وأكد كريشاتي، أن المحافظة مستمرة بتقديم جميع التسهيلات لعودة الأهالي إلى منازلهم في المخيم ضمن شروط السلامة الإنشائية للمنازل والموافقات المطلوبة، ووفقاً للأنظمة والقوانين وتقديم كل الدعم المطلوب لعمل الوكالة الإغاثي والإنساني في دمشق.

وأوضح أن المحافظة قامت بأعمال تأهيل شبكة الصرف الصحي ومياه الشرب وتأمين وسائل نقل، إضافة إلى افتتاح مركز نور للتنمية المجتمعية بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومستمرة بتقديم الدعم المطلوب لتأهيل البنى التحتية اللازمة بالتعاون مع جميع المنظمات الدولية، مؤكداً أن الإجراءات القسرية الأحادية الجانب المفروضة على الشعب السوري تسهم بشكل كبير في عرقلة أعمال تأهيل البنى التحتية في المخيم، وخاصة شبكة محطة الكهرباء.

من جهته، أعرب إيبي عن شكره للجهود التي تقوم بها الحكومة السورية لتأهيل البنى التحتية في المخيم، وتسهيل عودة المهجرين إلى منازلهم وتقديمها كل أشكال الدعم الممكن لعملها في دمشق وجميع المحافظات الأخرى، مشيراً إلى أن الوكالة العمل على تأهيل المنشآت التابعة لها في المخيم لوضعها بالخدمة، مثل المدرسة ومراكز الشؤون الاجتماعية والصحية.

وفي الثاني من الشهر الماضي، وعلى طريق إعادة زخم الحياة إلى مخيم اليرموك بعد تحريره من الإرهاب، تم إطلاق أربعة مشاريع من «جمعية نور للإغاثة والتنمية»، أبرزها افتتاح «مركز نور للتنمية المجتمعية»، وذلك بالتعاون بين الجمعية وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرعاية من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ومحافظة دمشق.

وتوفير الخدمات اللازمة لمنطقة.

ويوم السبت الماضي، اطلع وفد من منظمة التحرير الفلسطينية على أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في المخيم، وذلك في إطار زيارة قام بها الخميس أعضاء من اللجنة التنفيذية للمنظمة لدمشق.

وفي تصريح للصحفيين حينها، أوضح كريشاتي أن افتتاح المركز يأتي انطلاقاً من توجيهات الرئيس بشار الأسد بعودة جميع مهجري المخيم إليه وإعادة الإعمار والبنى التحتية، موضحاً أن المحافظة شكلت لجنة لإعادة البنى التحتية وتقديم الخدمات اللازمة للمنطقة.

وكانت وكالة «نورث برس» الكردية، مساهمة الحكومة الإيطالية في دعم أطفال ذوي «إعاقات عقلية أو جسدية شديدة وأسرهم في سورية، بمبلغ مليون يورو».

وأشادت المنظمة، بالدعم الإيطالي و«التزامها» بدعم حقوق الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، من خلال

تشاكيو في القامشلي مجدداً لإقناع «قسد» بالعرض الروسي

تراجع احتمالات العدوان البري التركي على الأراضي السورية

حلب- خالد زنكلو
دمشق - الوطن- وكالات

أسهمت المواقف الإقليمية والدولية، وبشكل خاص موقف روسيا والولايات المتحدة، في لجم رئيس إدارة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان عن اتخاذ قرار بشن عدوان بري لاقتطاع مناطق سورية جديدة واقعة تحت سيطرة ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية- قسد»، وقد حظ مجدداً أمس قادة القوات الروسية في سورية أكسندر تشابكو في القامشلي للقاء قيادات «قسد»، في خطوة رأى مراقبون أن الهدف منها محاولة إقناعها بالعرض الروسي لتفادي العدوان والذي تم تقديمه الشهر الماضي بانسحابها مسافة ٣٠ كيلومتراً ودخول الجيش العربي السوري إلى المناطق الشمالية الشرقية وانتشاره على طول الحدود تنفيذاً لاتفاق سوتشي الذي وقع عام ٢٠١٨.

وبدا، بعد ١٦ يوماً من العدوان التركي على الأراضي السورية والذي بدأ بقصف جوي في ٢٠ الشهر الماضي في إطار ما تسمى عملية «المخلب- السيف»، أن رفض كل من موسكو وواشنطن كان المسبب الأول في تراجع حظوظ تنفيذ الغزو البري لجيش الاحتلال، والذي توعد به أردوغان شخصياً.

وأرجع خبراء عسكريون منع تطور العدوان التركي من قصف جوي ومدفعي إلى عملية توغل برية شمال شرق سورية إلى الموقف الحازم لإدارة الأمريكية الرافضة لأجندة أردوغان التوسعية في مناطق نفوذ جيش الاحتلال الأمريكي خشية تدهور الوضع الأمني فيها بما يعرقل حشود مكافحة تنظيم داعش، عدا دعمها لـ«قسد»، والذي عززته تصريحات المسؤولين الأمريكيين الأخيرة.

وقلت خبراء، في تصريحات لـ«الوطن»، إن أن إعلان «قسد» أمس عن استئناف عملياتها المشتركة مع واشنطن في سياق تلك المناطق.

الخبراء رفعوا من شأن الوساطة الروسية التي تبذلها مع «قسد» لاقتراع تنازلات مبرقلة في مناطق هيمنتها لجبهة توسيع مناطق انتشار وحدات الجيش العربي السوري بري إلى جانب تلك المناطق.

وفيما يخص مواقف وجهود موسكو الرافضة للغزو البري التركي، أكدت المصادر أنها نجحت مبدئياً وإلى الآن في كبح جيوش أردوغان لاحتلال مناطق نفوذها في تل رفعت ومنبج غرب نهر الفرات، وعين العرب عند ضفته الشرقية، وذلك عبر الوسائل الميدانية التي وجهتها لأنقرة سواء عبر زيادة حشود الجيش العربي السوري على طول خطوط تماس الجبهات أم تسيير دوريات مشتركة للشرطة العسكرية الروسية معه على طول حلب أو حتى إعطاء الأوامر بتحليق الحوامات الروسية بشكل مستمر في سماء تلك المناطق.

وأشارت المصادر إلى أن طائرات حربية تابعة لسلاح الجو الروسي حلقت أمس في سماء القامشلي، بالتزامن مع هبوط الطائرة التي أقلت الوفد العسكري الروسي بالقرب من خطوط تماس الجبهات، وبما يحفز مخاوف أنقرة الأمنية التي تتذرع بها، وبما يحول دون تنفيذ تهديدات مسؤوليها بشن الغزو البري.

وفي هذا السياق، علمت «الوطن» من مصادر مطلعة في القامشلي بمحافظة الحسكة أن وفداً عسكرياً روسياً رفيع المستوى وصل المدينة أمس عبر مطارها قادماً من قاعدة حميميم بريف اللاذقية، لاستكمال جهود الوساطة مع مترعمي «قسد»، والتي لم تقلع الأسبوع الماضي في إقناعهم بتسليم المناطق التي تنتشر فيها والممهدة بالغزو البري إلى الجيش العربي السوري ومؤسسات الدولة السورية.

وأشارت المصادر إلى أن طائرات حربية تابعة لسلاح الجو الروسي حلقت أمس في سماء القامشلي، بالتزامن مع هبوط الطائرة التي أقلت الوفد العسكري الروسي بالقرب من مطار القامشلي الذي تتخذ منه قوات الجو الروسية قاعدة عسكرية مهمة لها.

بدورها ذكرت قناة «الميادين» في موقعها الإلكتروني أن قائد القوات الروسية في سورية ألكسندر تشابكو وصل مدينة الحسكة أمس لاستكمال جهود الوساطة مع قادة «قسد» بالقبول بالعرض الروسي الذي قدمه تشابكو الشهر الماضي حول انسحاب قواتها مسافة ٣٠ كيلومتراً ودخول الجيش العربي السوري إلى المناطق الشمالية الشرقية وانتشاره على طول الحدود تنفيذاً لاتفاق سوتشي الذي وقع عام ٢٠١٨.

وفي السابع والعشرين من الشهر الماضي، زار تشابكو القامشلي والتقى قائد قوات «قسد» مظلوم عبدي، وقدم عرضاً للأخير يقضي بانسحاب جدي لقواته مسافة ٣٠ كيلومتراً ودخول الجيش السوري لهذه المناطق وانتشاره على طول الحدود تنفيذاً لاتفاق سوتشي الذي وقع عام ٢٠١٨ ولم تلتزم به «قسد».

وحينها، نفتت مصادر متابعة لـ«الوطن» إلى أن اللقاء يمكن اعتباره رسالة تركية أخيرة لـ«قسد» عبر الوسيط الروسي قبيل عملية عسكرية برية تركية محتملة، مبينة أن المؤشرات حتى اللحظة تؤكد رفض «قسد» للعرض الروسي وإصرارها على الذهاب للقتال.

ونفت المصادر المتابعة التوصل لأي اتفاق بين الحكومة السورية و«قسد»، يقضي بدخول الجيش العربي السوري إلى المناطق الشمالية الشرقية وانتشاره على الحدود، لقطع الطريق على أي اجتياح تركي محتمل لتلك المناطق.

وفي وقت سابق، حذّر الكرملين تركيا من «زعزعة الاستقرار» في شمال سورية، ولاسيما بعدما نفّذت أنقرة عدواناً ضد «المخلب - السيف» على المناطق الخاضعة لسيطرة «قسد» بذريعة تفجير اسطنبول الذي اتهمت أنقرة «حزب العمال الكردستاني- PKK» و«وحدات حماية الشعب» الكردية التي تعتبرها الإدارة التركية امتداداً للحزب في سورية بالضلوع فيه.

في المقابل، واصلت الإدارة التركية تهديداتها بشن عدوان بري على شمال سورية، إذ كرر المتحدث باسمها إبراهيم قالن تصريحات رئيس الإدارة أردوغان بأن بلاده ستلاحق من سماهم «إرهابيين» للقضاء عليهم جواً وبراً، مجدداً اتهامه «وحدات حماية الشعب» الكردية التي تعد العمود الفقري لـ«قسد» بالتورط في تفجير إسطنبول، وذلك وفق ما نقلت وكالة أنباء «الأناضول» الرسمية التركية.

وقال قالن: إن بلاده لا تطلب الإذن من أحد عندما يتعرض أمنها القومي للخطر، و«إنما تكتفي بالتنسيق مع الحلفاء»، وأن قوات بلاده ستلاحق الإرهابيين للقضاء عليهم جواً وبراً، في إشارة إلى عزم الاحتلال التركي على المضي بعدوانه وتطويره.

شرطة عسكرية روسية في مدينة القامشلي (عن الانترنت – أرشيف)

حلب- خالد زنكلو
دمشق - الوطن- وكالات

وتؤكد الحكومة السورية الاعتراف بما تسمى «الإدارة الذاتية» الكردية التي تسيطر عليها ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية- قسد» خلال اللقاءات التي جرت في دمشق بين الطرفين برعاية روسية، وذلك وفق ما أكد مصدر كردي سوري مطلع.

ونقل موقع «باسنيوز عربي» الكردي عن المصدر الكردي المقرب مما يسمى «حزب الاتحاد الديمقراطي- PYD» الذي يهيمن على «الإدارة الذاتية»، أن الحكومة السورية رفضت رفضاً قاطعاً خلال اللقاءات التي جرت في دمشق برئاسة ما يسمى الرئيس المشترك لدائرة العلاقات الخارجية في «الإدارة» بدران جيا كورد الاعتراف بخصوصية «قسد» ضمن الجيش العربي السوري.

وأكد المصدر، أن دمشق رفضت أيضاً الاعتراف بـ«الإدارة الذاتية»، أو الخصوصية الكردية، وأنها غير مستعدة لتقديم أي تنازلات حتى اللحظة، مشيراً إلى أن الحكومة السورية أعربت عن استعدادها للسماح بتدريس اللغة الكردية ضمن منهاج الدولة السورية والإقرار بعض الحقوق الثقافية للكرد في سورية.

وأوضح المصدر، أن الحكومة السورية تصر على أن تحل «الإدارة الذاتية» نفسها والعمل ضمن مؤسسات الدولة المحلية كالبلديات مثلاً، مشيراً إلى أن الدولة السورية مستعدة للتعامل مع «قسد» كجماعة عسكرية تابعة لها في شمال شرق سورية، من دون الإقرار بها كقوة عسكرية لها خصوصيتها.

وفي وقت سابق نقل «باسنيوز» عن مصدر كردي مطلع أن وفداً مما يسمى «مجلس سورية الديمقراطية- قسد» و«الإدارة الذاتية» عاد من دمشق من دون تحقيق أي نتيجة بعد عدة لقاءات مع مسؤولين في الدولة السورية تم خلالها التباحث في عدد من الملفات أهمها وضع ميليشيات «قسد» و«الإدارة الذاتية» والنفط والمعابر والتعليم.

وفي الثامن عشر من أيار الماضي أكد وزير الخارجية والمغتربين فيصل المقداد في لقاء مع الإعلام الرسمي ضمن برنامج «ما بعد الحرب» أن الدولة السورية ترحب بكل أبنائها وهي على استعداد للحوار مع هؤلاء وأضردت مراسيم العفو وشملت عشرات الآلاف من الذين انحرفوا وضلوا الطريق، لافتاً إلى أن هناك فئات رخيصة تعلمت العمالة تحاول تفتيت البلد وهم قلة وعلينا أن نفهم بأن محاولاتها لن يكتب لها النجاح ففي كل مرة نتوصل إلى تفاهمات منطقية ويتم فيها الاستجابة لبعض الأمور التي كانت تعاني منها تلك المنطقة، يعودون للأميركيين ويتكلون باتفاقمات بعدما يعطونهم المزيد من الأموال والأسلحة وهذا يجب أن ينتهي وسوف ينتهي.

وأكدت وزارة الخارجية والمغتربين في الرابع والعشرين من آب ٢٠٢١ عقب افتتاح ما يسمى ممثلية «الإدارة الذاتية» لدى الاتحاد السويسري أن ما تسمى «الإدارة الذاتية لشمال وشرق سورية» التي تم الإعلان عن افتتاح مكتب لها في جنيف مؤخراً هي كيان غير شرعي ويحمل السلاح غير الشرعي ضد الدولة السورية والمدنيين في المناطق التي يسيطر عليها ولا يملك أي شخصية اعتبارية أو صفة قانونية ويتبنى نزعات انفصالية وينشط ضد القوانين السورية الوطنية وضد إرادة شعبها وحكومتها.

ومنذ سنوات انتهجت الحكومة السورية مسار التسويات المحلية ومصالحات الوطنية وقامت بالعديد من الإجراءات المهمة بما في ذلك مراسيم العفو، وآخرها المرسوم رقم ٧ لعام ٢٠٢٢ والذي جاء شاملاً من حيث نطاقه وطبيعة معالجته الجرائم الإرهابية سعياً من الدولة لإعادة الأوضاع إلى طبيعتها وتعزيز الوحدة الوطنية الأمر الذي أسهم بعودة الكثير من السوريين لممارسة حياتهم الطبيعية.

وفي إطار هذا النهج حلت الكثير من المليشيات نفسها وتمت تسوية أوضاع الكثير من مسلحيها وانضم العديد منهم إلى القوات الرديفة للجيش العربي السوري.

وكالات

لاستغلالهم في الانتخابات.. السلطات التركية تقر بتجنيس أكثر من ٢٢١ ألف لاجئ سوري

المديرية العامة للنفوس وشؤون التجنيس التركية أعلنت أن عدد الحاصلين على الجنسية التركية من السوريين بلغ أكثر من ٢٢١ ألفاً (عن الانترنت)

في إطار استغلال اللاجئين السوريين لأغراض انتخابية من إدارة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان لأغراض انتخابية، أعلنت المديرية العامة للنفوس وشؤون التجنيس التركية أمس أن عدد الحاصلين على الجنسية التركية من هؤلاء بلغ أكثر من ٢٢١ ألفاً، على حين اعتدت معاناة اللاجئين إلى مناطق انتشار ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية – قسد» التي اعتقلت ثلاثة منهم بعد ترحيلهم من السلطات التركية.

ومع اقتراب موعد الانتخابات العامة التي تجري في تركيا في حزيران المقبل، كشفت المديرية العامة للنفوس وشؤون التجنيس التركية في بيان عبر الموقع الحاصلين على الجنسية التركية، وعدد الذين يحق لهم المشاركة بالتصويت في الانتخابات، وقالت: «حصل ٢٢١ ألفاً و٦٧١ سورياً على الجنسية التركية حتى الآن، منهم ١٢٥ ألفاً و٥٣٢ فوق سنة ١٨ عاماً، و٩٦ ألفاً و١٠٨ أطفال»، وذلك وفق ما نقلت مواقع إلكترونية معارضة.

ونقلت المديرية صحة الأنباء حول إمكانية مشاركة ٤٦٦ ألف سوري في الانتخابات التركية، ووجودهم ضمن قوائم الناخبين، مشيرة في الوقت ذاته إلى أن مبلاد الشخص خارج تركيا لا يعني «بالضرورة» أنه أجنبي، كما لا يعني أنه حاصل على الجنسية التركية، ويمكن أن يكون المواطن ولد في الخارج، إلا أن أحد أبويه مواطن تركي، وبذلك يحصلون على الجنسية التركية بالولادة.

بموازاة ذلك، صرح رئيس المجلس الأعلى للانتخابات «YSK» محرم أكايا وفق وكالة «الأناضول» الرسمية التركية، بأن القوائم الانتخابية يتم تحديثها في كل فترة انتخابية عبر جمع المعلومات بشكل مستمر، «وفق إجراءات أمنية مشددة»، نافياً التقارير التي تقول إن عدد السوريين الذين يحق لهم التصويت في الانتخابات يبلغ ٤٦٦ ألفاً و١٠٥.

وأشار أكايا إلى أن المجلس الأعلى للانتخابات التركي لا يصنّف الناخبين حسب مكان ولادتهم، حيث يعتمد المجلس على العناوين المسجلة لدى مديرية النفوس العامة، إذ يتم تحديثها باستمرار، وتمنح للأحزاب السياسية التي لها حق المشاركة في الانتخابات.

وحول ملف اللاجئين السوريين في تركيا إلى ورقة سياسية تتجاذبها إدارة أردوغان والمعارضة، حيث واصلت الأحزاب التركية المعارضة منذ بهذا الملف، بالتزامن مع مواصلة إدارة أردوغان اقتراب الانتخابات الرئاسية عملية الاستثمار ضغط وابتزاز في وجه الدول الأوروبية للحصول على مساعدات مالية، وذلك عقب قيامه بدفع أولئك اللاجئين إلى مغادرة منازلهم وقراهم من المناطق التي احتلتها قواته الغازية إلى بعض المناطق السورية، نتيجة الأعمال العدوانية التي قامت بها قواته ومرتزقته.

بالتزامن، اعتقلت «قسد» ثلاثة شبان رحلتهم السلطات التركية مؤخراً، في قرية الفكة الخاضعة لسيطرتها في ناحية تل تمر شمال غرب الحسكة لتتواصل معاناتهم التي لم تقتصر على ما واجهوه من عنصرية في أراضي وجوهم في تركيا.

وحسب مواقع إلكترونية معارضة، فإن دورية تابعة لـ «قسد» داهمت أمس منازل الشبان الثلاثة في قرية الفكة واعتقلتهم، مشيرة إلى أن هؤلاء كانوا يعملون في تركيا، وتم ترحيلهم بسبب عدم امتلاكهم بطاقة «حماية مؤقتة/ كملك يملكه الضمن» وهم: أسامة محمد النواف ومصطفى محمد النواف وماجد الدرويش.

ومع تصاعد العنصرية وخطاب الكراهية ضد اللاجئين السوريين في تركيا، ارتفعت مؤخراً وتيرة ترحيلهم بذريعة تنظيم بين الولايات التركية من دون «إذن سفر»، إذ يحظر على السوري حامل بطاقة «كملك» التنقل بين الولايات، من دون الحصول على إذن، وارتكاب «مخالفات جزائية» بالمشاركة في عرائض أو نشر صور وتسجيلات مصورة، تتضمن محتوى مخالفاً على وسائل التواصل الاجتماعي.

وكالات

٨٢ بالمئة من قاطني مخيمات الاحتلال التركي يعانون انعدام الأمن الغذائي

ارتفعت نسبة الذين يعانون انعدام الأمن الغذائي في المخيمات الواقعة بمناطق سيطرة الاحتلال التركي ومرتزقته الإرهابيين في شمال غرب سورية إلى أكثر من ٨٣ بالمئة، حيث يسعى مئات الآلاف من المدنيين إلى تقليل عدد الوجبات اليومية وكميات الطعام للحصول على المستلزمات الأساسية.

وتلقت صواقع الكترونية معارضة عما يسمى «فريق منسقي استجابة سورية» قوله في تقرير له: إن سعر سلة الغذاء المعيارية الكافية لإطعام أسرة مكونة من خمسة أفراد لمدة شهر واحد، ارتفع إلى نحو ٩٨ دولاراً أميركياً (١٨١٣ ليرة تركية)، بزيادة قدرها ١٩٣ ليرة تركية عن تشرين الأول الماضي، وهو ما يستهلك ٥١,٥ بالمئة من راتب عامل مياومة لمدة شهر كامل، بعد ارتفاع نسب التضخم في المنطقة إلى ٧١,٤ بالمئة على أساس سنوي مقارنة بالعام الماضي.

وأكد التقرير أن نسبة الذين يعانون انعدام الأمن الغذائي في تلك المخيمات ارتفعت إلى ٨٣,٦ بالمئة، و٩٤,٤ بالمئة منهم يعانون صعوبات في تأمين مادة الخبز، وخاصة مع توقف دعم الخبز عن بعض المخيمات. وذكر أن عدد المحتاجين إلى المساعدات الإنسانية وصل إلى ٣,٦ ملايين مدني بزيادة قدرها ١٤ بالمئة عن العام الماضي ومن المتوقع أن ترتفع النسبة بمقدار ١٨,٣ بالمئة حتى نهاية العام الحالي، نتيجة المتغيرات الكثيرة أبرزها تغيرات سعر الصرف وتراجع سعر المواد الغذائية على المستوى المرتفع، وزيادة أسعار بعض المواد الأخرى.

وأوضح التقرير، أن مئات الآلاف من المدنيين يسعون اليوم إلى تقليل عدد الوجبات اليومية وكميات الطعام للحصول على المستلزمات الأساسية، في خطوة جديدة نحو الهاوية وزيادة الفجوات في تمويل الاستجابة الإنسانية في سورية، حيث وصلت نسبة أعداد الأسر التي خفضت أعداد الوجبات الأساسية إلى ٦٩,٣ بالمئة، في حين وصلت ضمن المخيمات إلى ٩٣ بالمئة، وأكد وجود عجز هائل في عمليات الاستجابة الإنسانية حيث أعلنت الأمم المتحدة أنها بحاجة ٢٠٩,٥١ ملايين دولار لتمويل عمليات الاستجابة الشاملة السورية، إلا أنها لم تستطع تأمين سوى ٣٨,١٥ مليون دولار، أي وجود عجز بنسبة ٨٢ بالمئة، ما يظهر النتائج الكارثية المتوقعة على المدنيين عموماً والنازحين ضمن المخيمات بشكل خاص خلال فصل الشتاء الحالي.

وفي الخامس والعشرين من كانون الثاني الماضي قال نائب منسق الأمم المتحدة الإقليمي للشؤون الإنسانية في الأزمة السورية، مارك كتس، في إحاطة إعلامية، وفق موقع «أخبار الأمم المتحدة»: «إننا قلقون للغاية بشأن الوضع في شمال غرب سورية، وكما تعلم